قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١. ابِراهيم المشاهدي ، المبادئ القانونية في قضاء محكمة التمييز، القسم المدني، مطبعة العمال المركزية، ١٩٨٨.
٢. د.إبراهيم المنجي، دعوى التعويض الإداري، ط٢، منشأة المعارف، ٢٠٠٦.
٣. د.ابراهيم طه الفياض، مسئولية الإدارة عن أعمال موظفيها في العراق، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
٤. د.إبراهيم محمد علي ود.عبد المنعم شرف، مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، دار النهضة العربية.
٥. د.أحمد محمود جمعة، منازعات التعويض في مجال القانون العام ، منشأة المعارف، الاسكندرية،٢٠٠٥، ص١٢٧.
٦. د.أحمد يسرى أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي ، ط١٠، دار الفكر الجامعي .
٧. أنطون صفير ،محيط الشرائع، ، المجلد الأول، المطبعة الأميرية، سنة ١٩٥٢.
٨. د.أنور أحمد رسلان، القضاء الإداري- قضاء التعويض، ١٩٩٣، دار النهضة العربية.
٩. د.ثروت بدوي، القانون الإداري، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٥٠.
١٠. د.جابر جاد نصار، تطور فكرة الخطأ كأساس للمسئولية الإدارية، ١٩٩٨، دار النهضة العربية
١١. د.جابر جاد نصار، مسئولية الدولة عن إعمالها غير التعاقدية ،١٩٩٥، دار النهضة العربية .
١٢. د.جعفر كاظم المالكي، المرجع في قضاء المحكمة الإتحادية العليا ، ط١، العاتك لصناعة الكتاب، بغداد، ٢٠٠٧.
١٣. جورج فيدل، القانون الإداري، ج١، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
١٤. د.جورجي شفيق ساري، قواعد وأحكام القضاء الإداري، ط ٦، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦.
١٥. د.جورجي شفيق ساري، مسئولية الدولة عن اعمال سلطاتها، قضاء التعويض ، دارالنهضة العربية ،٢٠٠٢.
١٦. د.حمدي ابو النورالسيد عويس، مسئولية الإدارة عن أعمالها القانونية والمادية، دار المطبوعات الجامعي، ٢٠١١.
١٧. د.حمدي ياسين عكاشة، القرار الإداري في قضاء مجلس الدولة، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٧.
١٨. د.خضر عكوبي يوسف ، موقف القضاء العراقي من الرقابة على القرار الاداري ،ط١، مطبعة الحوادث ، بغداد ، ١٩٧٦.
١٩. د. محمد أبو ضيف باشا خليل، النظام التأديبي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢.
٢٠. د.رأفت فودة، دروس في قضاء المسئولية الإدارية ،١٩٩٤، دار النهضة العربية .
٢١. د.رمزي طه الشاعر، القضاء الإداري ورقابته على أعمال الإدارة، ١٩٨٢.
٢٢. د.رمزي طه الشاعر، قضاء التعويض ومسؤولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، ط ١٩٩٢.
٢٣. د.زهدي يكن، القضاء الإداري في لبنان وفرنسا، دار الثقافة، بيروت – لبنان.
٢٤. د.سامي جمال الدين، المنازعات الإدارية، ط١، ١٩٨٤.
٢٥. د.سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٢٦. د.سامي جمال الدين، قضاء الملائمة، دار الجامعة الجديدة،٢٠١٠.
٢٧. د.سامي حامد سليمان ،نظرية الخطأ الشخصي في مجال المسئولية الإدارية، ط١، ١٩٨٨، دار النهضة العربية.
٢٨. د.سعاد الشرقاوي، القضاء الإداري، القاهرة،١٩٨٤.
٢٩. د.سعاد الشرقاوي، القضاء الإداري، دار المعارف القاهرة ١٩٧٠.
٣٠. د.سعيد الحكيم، الرقابة على أعمال الإدارة، ط٢، ١٩٨٧، دار الفكر العربي.
٣١. د.سعيد السيد علي، التعويض عن أعمال السلطات العامة، ط١، ٢٠١١.

٣٢. د.سليمان بيات، القضاء المدني العراقي، الجزء الأول، شركة الطبع والنشر الأهلية، ذ.م.م، ١٩٦٢.
٣٣. د.سليمان محمد الطماوى ،قضاء الإلغاء ،دار الفكر العربي ،القاهرة، ص٢٨٩.
٣٤. د.سليمان محمد الطماوى، القضاء الإداري، الكتاب الثاني قضاء التعويض، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٧.
٣٥. د.سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القضاء الإداري،دار الفكر العربي ،١٩٧٠ .
٣٦. د.سليمان محمد الطماوي، الأسس العامة للعقود الإدارية، ١٩٩١.
٣٧. د.سليمان محمد الطماوي، قضاء الإلغاء، القاهرة، ١٩٨٦.
٣٨. د.سليمان محمد الطماوي، دروس في القضاء الإداري، ١٩٧٤، دار الفكر العربي.
٣٩. د.شاب توما منصور، القانون الإداري، الكتاب الثاني، ط١، بغداد، ١٩٨٠.
٤٠. د.شريف احمد طباخ، التعويض الإداري في ضوء الفقه والقضاء، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٤١. د.شريف يوسف حلمي خاطر، القرار الإداري، دار النهضة العربية، قاهرة ،٢٠٠٦- ٢٠٠٧.
٤٢. صالح عبد الزهرة الحسون، المسئولية الإدارية لقوى الأمن الداخلي في العراق، ط١ ،١٩٧٨.
٤٣. د.صعب ناجي عبود الدليمي، الدفوع الشكلية أمام القضاء الإداري، المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠١٠.
٤٤. د.عادل أحمد الطائي ، مسؤولية الدولة عن أخطاء موظفيها ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨.
٤٥. د.عبد الرحمن رحيم عبد الله، أركان القرار الإداري، مركز أبحاث القانون المقارن. أربيل، ٢٠١٢.
٤٦. د.عبد الرحمن رحيم عبدالله، مجموعة البحوث القانونية - خصائص دعوى الإلغاء ومعيار تمييزها من دعوى القضاء الكامل - ٢٠٠٩.
٤٧. د.عبد الرحمن نورجان الأيوبي، القضاء الاداري في العراق حاضره ومستقبله، ١٩٦٥، دار ومطابع الشعب.
٤٨. د.عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في القانون المدني .
٤٩. د.عبد السلام ذهني، مسئولية الدولة عن أعمال السلطات العامة من الناحيتين الفقهية والقضائية، القاهرة ١٩٢٩.
٥٠. د.عبد العزيز عبد المنعم خليفة، أوجه الطعن بإلغاء القرار الإداري في الفقه وقضاء مجلس الدولة، مطابع جامعة المنوفية.
٥١. د.عبد العزيز عبد المنعم خليفة، مسئولية الإدارة عن تصرفاتها القانونية، القرارات والعقود الإدارية، ٢٠٠٧، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
٥٢. د.عبد العزيز عبدالمنعم خليفة، دعوى التعويض الإداري في فقه وقضاء مجلس الدولة،٢٠١٠،المركز القومي للاصدارات القانونية.
٥٣. د.عبد الغني بسيوني عبد الله ،القضاء الإداري ،ط٤، ٢٠٠٩.
٥٤. د.عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٩٦
٥٥. د.عبد الفتاح حسن، مبادئ القانون الإداري، مكتبة الجلاء، المنصورة، ١٩٨٤ .
٥٦. د.عبد المجيد الحكيم ومحمد طه بشير و عبد الباقي البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي، مطبوعات وزارة التعليم العالي و البحث العلمي العراقي ،١٩٨٩.
٥٧. د.عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، ج١، ط٢، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣.
٥٨. د.عبد الملك يونس محمد ،أساس مسؤولية الإدارة وقواعدها،ط١، ١٩٩٩اربيل، مطبعة جامعة صلاح الدين.
٥٩. د.عثمان خليل عثمان، مجلس الدولة ورقابة القضاء لأعمال الإدارة، ط٥، ١٩٦٢،عالم الكتب، القاهرة.
٦٠. د.علي محمد بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، ١٩٩٣، منشورات جامعة بغداد،

كلية القانون .
٦١. د.غني حسون طه، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، الكتاب الأول، المصادر الالتزام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١.
٦٢. د.فهد عبد الكريم أبو العثم، القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
٦٣. د.فؤاد العطار، القضاء الإداري، دار النهضة العربية، دون سنة نشر.
٦٤. د.فؤاد العطار، رقابة القضاء، دار النهضة العربية، دون سنة نشر.
٦٥. د.فوزي أحمد شادي، تطور أساس مسئولية الدولة، ٢٠١٠، دار النهضة العربية.
٦٦. د.فوزت فرحات، القانون الإداري العام ، الكتاب الثاني، القضاء الإداري – مسئولية السلطة العامة، ط١، ٢٠٠٤.
٦٧. القاضي لفته هامل العجيلي، المختار من قضاء محكمة التمييز الاتحادية ، القسم المدني، ج٣.
٦٨. د.ماجد راغب الحلو ،القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.
٦٩. د.ماجد راغب الحلو، القضاء الإداري، ٢٠٠٠.
٧٠. د.ماجد راغب الحلو، دعاوى القضاء الإداري ، وسائل القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
٧١. د.ماجد راغب حلو، ود. محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٤.
٧٢. د.مازن ليلو راضي ،القضاء الإداري، منشورات جامعة دهوك، ط٢، ٢٠١٠.
٧٣. د.ماهر صالح علاوي الجبوري- القرار الإداري – منشورات كلية صدام للحقوق –بغداد.
٧٤. د.ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، منشورات كلية القانون جامعة بغداد.
٧٥. د.مجدي مدحت النهري ، مسئولية الدولة عن أعمالها غير التعاقدية، قضاء التعويض، ط٢، ١٩٩٧، دار النهضة العربية.
٧٦. د.مجدي مدحت النهري، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق، مكتبة الجلاء بالمنصورة، ٢٠٠٣.
٧٧. د.محسن خليل ، القضاء الإداري ورقابته لأعمال الإدارة، دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط٢، ١٩٦٨.
٧٨. د.محسن خليل، القضاء الإداري اللبناني ورقابته لأعمال الإدارة، ١٩٧٨، دار النهضة العربية.
٧٩. د.محسن خليل، قضاء الإلغاء والتعويض، الإسكندرية ،١٩٩٢، مطبعة التوني.
٨٠. د.محمد الشافعي أبو راس، القضاء الإداري ، مكتبة النصر بالزقازيق.
٨١. د.محمد أنس قاسم جعفر ، التعويض في المسئولية الإدارية، دراسة مقارنة في ضوء أحكام مجلس الدولة الفرنسي و المصري، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
٨٢. د.محمد بكر حسين، مسئولية الإدارة عن أعمال موظفيها،ط١، ٢٠٠٦، دار الفكر الجامعي.
٨٣. محمد خورشيد توفيق، مسئولية الإدارة عن تعويض ضحايا جرائم الإرهاب، مطبعة زينتر.
٨٤. د.محمد رفعت عبد الوهاب ود.حسين عثمان محمد عثمان، القضاء الإداري ،٢٠٠٠، دار المطبوعات الجامعية، ك٢.
٨٥. د.محمد رفعت عبد الوهاب، المحاكم الإدارية الاستئنافية في فرنسا، دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،٢٠١٢.
٨٦. د.محمد رفعت عبد الوهاب، أصول القضاء الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٢.
٨٧. د.محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، الكتاب الثاني، قضاء الإلغاء(أو الإبطال) قضاء التعويض وأصول الإجراءات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان.
٨٨. د.محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستورية القوانين، المبادئ النظرية والتطبيقات الجوهرية، دار الجامعة الجديدة.
٨٩. د.محمد رفعت عبد الوهاب، القضاء الإداري، مبدأ المشروعية أو سيادة القانون. الاختصاص القضائي لمجلس الدولة،٢٠١١، دار الجامعة الجديدة.
٩٠. د.محمد عبد العال السناري، دعوى التعويض ودعوى الإلغاء، دراسة مقارنة، مطبعة الإسراء،

د ت.
٩١. د.محمد عبد الواحد الجميلي، قضاء التعويض، مسئولية الدولة عن اعمالها غير التعاقدية. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥-١٩٩٦.
٩٢. د.محمد علي جواد، القضاء الإداري، منشورات جامعة المستنصرية، بلا سنة طبع.
٩٣. د.محمد فؤاد مهنا ، حقوق الأفراد إزاء المرافق المشروعات العامة، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٠.
٩٤. د.محمد فؤاد مهنا، المسئولية الإدارية في تشريعات البلاد العربية.
٩٥. د.محمد فؤاد مهنا، مبادئ وأحكام قانون الإداري، منشاة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.
٩٦. د.محمد ماهر أبو العينين ، التعويض عن اعمال السلطات العامة ، الكتاب الأول ، المركز القومي للإصدارات القانونية ط١ ، ٢٠١٣.
٩٧. د.محمد محمد عبد اللطيف، قانون القضاء الإداري، الكتاب الثاني، مسئولية السلطة العامة،٢٠٠٤، دار النهضة العربية.
٩٨. د.محمد مرغني خيري، القضاء الإداري ومجلس الدولة، الجزء الثاني، ١٩٩٩.
٩٩. د.محمد نصر الدين منصور، ضمان تعويض المضرور من بين قواعد المسئولية الفردية واعتبارات التضامن الإجتماعي، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
١٠٠. د.محمود حلمي، القضاء الإداري، ط١، ١٩٧٤، دار الفكر العربي.
١٠١. د.محمود عاطف البنا، القضاء الإداري، تنظيم الرقابة القضائية في مصر، ١٩٧٥، دار الفكر العربي.
١٠٢. د.محمود عاطف البنا، الوسيط في القضاء الإداري، قضاء الإلغاء وقضاء التعويض، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.
١٠٣. د.محمود محمد حافظ، القضاء الاداري، ١٩٩٣، دار النهضة العربية.
١٠٤. د.محمود محمد حافظ، القرار الإداري، دار النهضة العربية.
١٠٥. د.مصطفى أبو زيد فهمي، قضاء الإلغاء، شروط القبول أوجه الإلغاء، دون سنة ومكان النشر.
١٠٦. د.مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة، ط١٢، ٢٠٠٦، مطابع سعدني.
١٠٧. د.مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري، ط٣، ١٩٦٦، ص٩٧٠ .
١٠٨. د.مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩ .
١٠٩. د.مصطفى محمود عفيفي، الرقابة على أعمال الإدارة والمنازعات الإدارية، دراسة مقارنة في مصر والدول الأجنبية، ج ١، مسئولية الدول عن أعمال السلطة العامة، د ت، كلية الحقوق، جامعة طنطا.
١١٠. د.منذر الشاوي، القانون الدستوري (نظرية الدولة)، منشورات مركز البحوث القانونية. بغداد، ١٩٨١.
١١١. د.منذر فضل، الوسيط في شرح القانون المدني، ط١، ٢٠٠٦، دار ئاراس للطباعة والنشر.
١١٢. د.نجيب خلف احمد ود.محمد علي جواد كاظم، القضاء الإداري ،٢٠١٠.
١١٣. هشام زوين، الموسوعة الشاملة في التقادم ،المجلد الثالث، مركز محمود للإصدارات القانونية، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٨.
١١٤. د.وجدي ثابت غبريال، السلطات الإستثنائية لرئيس الجمهورية طبقاً للمادة ٧٤ من الدستور المصري والرقابة عليها، منشأة المعارف سنة ١٩٨٨.
١١٥. د.وجدي ثابت غبريال، مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، منشأة المعارف بالأسكندرية.
١١٦. د.وسام صبار العاني، القضاء الإداري، ٢٠١٣، بغداد، مكتبة السنهوري.
١١٧. المستشار يحيى إسماعيل، موسوعة الارشادات القضائية الكتاب الثالث في أحكام المسئولية التقصيرية والتأمين الإجباري ط ٢٠٠٨ .

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

١. د.أحمد عبد العزيز سعيد الشيباني، مسئولية الإدارة عن أعمال الضبط الإداري في الظروف

الإستثنائية، أطروحة الدكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
٢. د.أحمد محمود أحمد الربيعي، مسؤولية الإدارة دون خطأ، أطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة الموصل، ٢٠١٢
٣. د.إسماعيل صعصاع غيدان البديري، مسؤولية الادارة عن الضرر المعنوي في القانون العراقي. أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى كلية القانون جامعة بغداد ،٢٠٠٣.
٤. د.إقبال علي شعيب، المسئولية الإدارية بدون خطأ،اطروحة دكتوراه ،جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، ٢٠٠٥
٥. د.حنان محمد مطلك القيسي، نظام القانوني لتضمين الموظف العام في التشريع العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
٦. د.عبد الرؤوف احمد مفلح الكساسبة، مسؤولية الإدارة عن أعمالها غير التعاقدية أمام القضاء الأردني، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
٧. د.محمد أحمد عبد النعيم عبد المنعم، مسئولية الإدارة على أساس المخاطر في القانون الفرنسي والمصري، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق، ١٩٩٥.
٨. د.محمود خلف حسين، الحماية القانونية للأفراد في مواجهة أعمال الإدارة في العراق، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون جامعة بغداد ،١٩٨٦.

ثالثاً: المقالات والبحوث

١. د.حسن علي ذنون، المسئولية المدنية – نظرية تحمل التبعة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، تصدرها كلية القانون، جامعة بغداد، عدد خاص بمناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي للكلية، مارس ١٩٨٤.
٢. ديمتري ميون ، أساس جديد لمسئولية الأشخاص العموميين بلا خطأ، حراسة الغير، مجلة القانون العام وعلم السياسة الفرنسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا ومراجعة وسيم منصوري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان ، العدد الخامس ، ٢٠٠٦.
٣. د. رمزي طه الشاعر، المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، سنة١١، عدد ٢ يوليو ١٩٦٩.
٤. د. سيد صبري، نظرية المخاطر كأساس لمسئولية الدولة في القانون الإداري، تعليق على حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ١٩٦٥/٢/١٥ في قضية رقم ١٥٩لسنة ٢ق، مجلة العلوم الإدارية، السنة الثانية، ع ١، يونيه ١٩٦٠.
٥. د. عبد الرزاق السنهوري، مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية، مجلة مجلس الدولة، السنة الثالثة ١٩٥٣.
٦. د. علي عثماني، ركن الغاية في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء، السنة السادسة، العدد الأول.
٧. د.مازن ليلو راضي، مجلس شورى إقليم كوردستان – العراق، تنظيمه واختصاصاته، بحث منشور في مجلة جامعة السليمانية،العدد٢٦، تموز ٢٠٠٩.
٨. د. ماهر صالح علاوي، رد العوامل المؤثرة في اجتهاد القاضي الإداري، مجلة الحولية العراقية للقانون، العدد الاول ، حزيران _تموز ،٢٠٠١.
٩. محمد عبد طعيس ، قاضي، مداخلات المضرور تقصيرا وأثرها في تقدير التعويض، دراسة مقارنة ، بحث منشور في مجلة القانون المقارن، تصدرها جمعية القانون المقارن ،ع٥٤. ٢٠٠٨. وعدد عدد الرابع والعشرون ،١٩٩٦.
١٠. د. محمد مرغني خيري، إختصاص مجلس الدولة المصري بين العمومية والتحديد، مقال منشور بمجلة العلوم الإدارية، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٧٧.

رابعاً: المجلات والدوريات

١. مجلة العدالة،عدد الأول،٢٠٠١، والعدد الرابع ٢٠٠٢، عراق.
٢. مجلة القضاء(سنة٢٧) ١٩٧٢العددين الاول والثاني، عراق.
٣. مجموعة الوقائع العدلية، العدد السادس، السنة الأولى، تشرين الثاني، ١٩٧٩،عراق.
٤. مجلة المحاماة، السنة ٨، و١٤، و١٨. مصر.
٥. مجموعة عمر الجنائية، ج٣، مصر.
٦. مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا ، السنة الثانية، سنة ١٩٥٦، و السنة الرابعة.
٧. النشرة القضائية، العدد الأول، و الثاني،١٩٧٤. العراق
٨. مجلة مجموعة الأحكام العدلية، العدد الرابع،سنة١٩٧٩، عراق .
٩. مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري، السنة الثالثة، والسنة الرابعة، والسنة الخامسة، والسنة العاشرة .
١٠. د. حسن الفكهاني، الموسوعة الادارية الحديثة، ج٢، و ج٢٣، ج٣٩، وج٥١.
١١. قرارات وفتاوى مجلس شورى الدولة، وزارة العدل ٢٠٠٦.
١٢. مجموعة احكام محكمة النقض السنة ٣٢ ق.
١٣. مجموعة سيري سنة ١٩٤٨، القسم الثالث.
١٤. دالوز سنة ١٨٩٩ القسم الثالث.
١٥. قاضي كيلان سيد أحمد.كامل المبادئ القانونية في قضاء محكمة تمييز اقليم كوردستان – العراق، ج١.

خامساً: معاهدات واتفاقيات واعلانات دولية

١. معاهدة مونتريه لسنة ١٩٣٧
٢. الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الصادرة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦.
٣. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.
٤. اعلان حقوق الانسان الفرنسي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩.

سادساً: التشريعات

القوانين الفرنسية

١. الدستور الفرنسي الحالي الصادر في ١٩٥٨.
٢. قانون ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٠.
٣. قانون ٢٢ ديسمبر ١٧٨٩.
٤. قانون ٧ يناير ١٩٨٣ الفرنسي بشأن التعويض عن الأضرار التي تحدثها التجمعات والحشود.
٥. قانون ٩ يناير ١٩٨٦ (قانون تعديل القانون قانون ٧ يناير ١٩٨٣ الفرنسي بشأن التعويض عن الأضرار التي تحدثها التجمعات والحشود)
٦. قانون الإجراءات الجنائية الفرنسية لعام ١٩٥٧.
٧. قانون الصادر في ٢٤/مايو/١٩٤٥(الذي يخول الإدارة صلاحيات منح التصريح للمشروعات الخاصة بتسريح العمال أو عدم منحه).
٨. القانون المدني الفرنسي .
٩. قانون تعويض ضحايا الإرهاب الفرنسي الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٨٦.

القوانين المصرية

١. دستور مصر لسنة ١٩٧١.
٢. دستور مصر لسنة ٢٠١٣ .
٣. القانون المدني المصري
٤. قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير طريق التأديبي.
٥. قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٤ قانون تعويض طاقم السفينة عن أضرار الحرب.
٦. قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩.
٧. قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان التأمين الإجتماعي المعدل.
٨. قانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩.
٩. قانون مجلس الدولة الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.
١٠. قانون مجلس الدولة مصري رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦.
١١. القانون مجلس الدولة مصري رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥.

القوانين العراقية

١. دستور العراق لعام ١٩٢٥ الملغي.
٢. دستور العراق لعام ١٩٧٠ الملغي.
٣. دستور العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.
٤. قانون إصلاح الزراعي رقم ١١٧لسنة ١٩٧٠.
٥. قانون إصلاح النظام القانوني رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٧.
٦. قانون أصول المرافعات المدنية والتجارية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦الملغي.
٧. قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨١النافذ.
٨. قانون الاستملاك رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ الملغي.
٩. قانون التضمين رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦.
١٠. قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩النافذ.
١١. قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل.
١٢. قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠.
١٣. قانون السلطة القضائية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣الملغي.
١٤. قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٨ المعدل.
١٥. قانون المحاماة رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٣.
١٦. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل.
١٧. قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩النافذ.
١٨. قانون إنشاء المحاكم الإدارية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٧.
١٩. قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .
٢٠. قانون توحيد اصناف أراضي الدولة رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٦.
٢١. قانون ديوان التدوين القانوني رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٣.
٢٢. قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٣ قانون التعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩.
٢٣. قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ قانون تعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩.
٢٤. قانون تعديل قانون المحاكم الإدارية رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٠.
٢٥. قانون مجلس شورى إقليم كوردستان – عراق رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨
٢٦. قانون إلغاء النصوص القانونية التي تمنع المحاكم من سماع الدعاوى رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥
٢٧. قانون إلغاء المحاكم الإدارية رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨.

٢٨. قانون تعويض المتضررين جراء العمليات الحربية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٩.
٢٩. قانون انشاء المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.
٣٠. قانون التعديل الأول لقانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٥ لسنة ٢٠٠٨.
٣١. قانون مجلس الإنضباط العام رقم ٤١ لسنة ١٩٢٩.
٣٢. قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل.
٣٣. قانون نقابة الأطباء رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦.
٣٤. قانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦.
٣٥. قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥.

المصادر باللغة الفرنسية:

1- M. Sousse، La notion de reparation de dommages en droit administratif francais، Bibliotheque de Droit public، paris 1994.
2- Rivero.j.droit administratif.12 eme edition ، précis dalloz 1987 .
3- Vedel G. Droit administratif. 1973.
4- Delvolve .p. L،acte administratif.sirey. 1983.
5- G.LEBRETON، Droit administratif general ،2 ، ed ،dalloz ،paris ،2000 ،voir aussi ،M. WALINE ،précis de droit administraif . montchrestien ،1969.
6- De Laubadere(André) ،traité de droit administratif.1984.

الملخص

مسئولية الإدارة بالتعويض عن القرارات الإدارية غير المشروعة والمشروعة

تعتبر دعوى التعويض ضمانة هامة لاحترام مبدأ المشروعية – الذي يعد من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدول الحديثة - وحماية حقوق الأفراد و حرياتهم.

ولهذا كان الباعث الرئيسي من هذه الدراسة هو تسليط الأضواء على هذه الدعوى في العراق واقليم كوردستان و مقارنتها مع القضاء المقارن الذي له سبق في ارساء دعائم هذه الدعوى منذ أمد طويل لاسيما في القضاء الإداري الفرنسي والمصري.

وقد تناولنا موضوع البحث في أربعة فصول، بحثنا في الأول تعريف دعوى التعويض وأهميتها وخصائص التي تميزها عن غيرها من الدعاوى الإدارية، ثم تناولنا دراسة القرار الإداري وتمييزه عن غيره من الأعمال الدولة الأخرى، أما في الفصل الثاني بحثنا أركان مسئولية الإدارة عن القرارات غير المشروعة وهي: الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما.

أما في الفصل الثالث بحثنا مدى إمكانية التعويض عن القرارات المشروعة، فتبين لنا قبول المبدأ في القضاء الإداري الفرنسي، وأوضحنا كيف قبل القضاء الإداري المصري المبدأ ومن ثم تراجع عنه وأقام مسئولية الإدارة على عنصر الخطأ، وموقف المشرع المصري من هذا المبدأ، وثم بيّنا موقف القضاء والمشرع العراقي من هذا المبدأ.

أما في الفصل الأخير فتناولنا دراسة الجهة المختصة بنظر دعوى التعويض في فرنسا ومصر والعراق (الحكومة المركزية، وإقيلم كوردستان).

Abstract

The responsibility of the administration in compensation about the legal and illegal administrative decrees

The compensation suit is considered as an important guarantee to respect the principal of legitimacy which is considered one of the principals that the modern state based – and protecting the rights and freedom of the individuals so the basic incentive of this study is focusing the light on this suit in Iraq and Kurdistan and compare it with the comparative verdict which has experiences in that field like the administrative verdict France and Egypt

We discussed the theme of the research in four chapters، in the first chapter we discussed_ compensation suit، its importance. Its characteristics that distinguishes it from the other administrative suits

Then we discussed studying the administrative decree، in the second chapter we made a research about the responsibility of the administration about the illegal decrees which are error and harm and the comparison between them ،in the third chapter we discussed the possibility of compensation of the legal decrees and in the last chapter we talk about the responsible authority about the compensation suit in France ، Egypt ، and Iraq (the central government and Kurdistan region)